الأعماق الحقيقية لما يسمى بأزمة "المشاركة" الطائفية

الأزمة الحقيقية هي تمرد الجماهير على سلطة الـ ٤ بالمئة

ان نظام « التعايش الطائفي » في لبنان سلاح ذو حدين ، فهو من جهة يستعمل من قبل الطبقة الحاكمة لقمع اي تحرك شعبي ولشق اي تحرك وطني جماهيري لمصلحة النظام والمحافظة على قوانينه التي تخدم السلطة ومن جهة ثانية ينقلب هذا السلاح في لحظة من اللحظات التاريخية الحرجة ضد السلطة واهل النظام وارباب كما حدث في ايار الماضي .

طبعاً ، ان السبب في ذلك لا يعود الى الحقد والعداء الطائفيين الكامن بين ابناء شعب لبنان ، بل الى كون « نظام التعايش الطائفي » هو نظام هش قائم على اسس واهية تعود الى ما قبل استكمال البورجوازية هيمنتها الاقتصادية على الوضع اللبناني . ولهذا فان « نظام التعايش الطائفي » في اساسه هو « نظام التعايش الطبقي » بين فئات الطبقة الحاكمة سياسياً واقتصادياً في لبنان. وهذا «التعايش» الطائفي – الطبقي ياتي دائما لمصلحة النظام وعلى حساب الجماهير اللبنانية الكادحة . وبالتالي فهو يعكس مصالح الاقطاع السياسي والبورجوازية التجارية – المصرفية في مرآة التركيبة الطائفية والعشائرية الساندة ولا يعكس مصالح الجماهير العمالية والفلاحية والبورجوازية الصغيرة الريفية والمدينية الا بالقدر الذي تخضع به هذه الفئات لمصالح الاقطاع السياسي والبورجوازية اللبنانية .

هذه الظاهرة ليست من اليوم ، ولم تبرز فجاة بعد اعتداء ١٠ نيسان على بيروت ولم تعجز بعد احداث ايار الدامية في لبنان لتاخذ هذا الطابع السياسي الحاد . بل ان الطابع السياسي الحاد، بل ان ظاهرة « التعايش الطائفي » التي نحن فيها نعكس حقيقة « التعايش الطبقي » المعبر عنه في جملة مصطلحات « كالمشاركة » و « حقوق الطائفة » و « الفئات الدينية المحرومة » وغيرها ، تعود بعد سنوات الى الوراء ، والتي كانت في الاساس القاعدة المادية الواهية التي اركز عليها الانتداب واعوانه من الاقطاع السياسي والبورجوازية اللبنانية الناشئة في ذلك الوقت لاعلان لبنان الكبير ومن بعده لاعلان « الاستقلال » الذي عقبه « الميثاق الوطني » .

حقيقة الطائفية في لبنان

في العام ١٩٥٨ ، قامت الحرب الاهلية في لبنان ، وانخلت تلك المعركة الحامية طابعا طائفيا ومظهرا « سياسيا » للصراع الدائر الذي قاده في كثير من الاحيان الشعبية والمناطق الريفية الاقطاع السياسي والعشائري . الا ان حقيقة الصراع لم يكن سبب « حقوق الطائفة » و « الحرمان » وضرورة « المشاركة » في الحكم على اساس طائفي كما يص « الميثاق الوطني » وكما نصت مسيرة النظام قبل زوال الانتداب وبعده . بل ان السبب الحقيقي الكامن وراء ذلك الصراع يعود الى نمو فئات من البورجوازية الصغيرة اصطدمت بهيمنة نظام التعايش الطائفي – الطبقي وبتواجهه الاولى : الاقطاع السياسي، الذي حاول قدر الامكان كبح نمو المنافسات في صفوف البورجوازية الصغيرة الريفية والمدينية ، مما ادى الى تمرد هذه الفئات على اوضاعها المتخلفة وازمتها الاقتصادية المتفاقمة فوجدت في ذلك الوقت بالتاصر بامتداد سياسيا وتاريخيا لازمتها الحاده وبالعامل شهدت الساحة اللبنانية عقب « الاستقلال » نموا مضطردا لبعض اجنحة البورجوازية الاسلامية (السنة بشكل خاص) على الصعيدين التجاري والمصرفي ، وكانت هذه الفئات البورجوازية الكبيرة تنمو على حساب سيطرة اوضاع البورجوازية الصغيرة من جهة وتصطدم في الوقت نفسه بحاجز الاقطاع السياسي الحاكم من جهة ثانية ، مما دفعها الى التحالف مع بعض اطراف الاقطاع السياسي تحت شعارات « المشاركة » و « التوازن الطائفي » الذي اصابه الخلل برجحان كفة الاقطاع السياسي والبورجوازية المسيحية (المارونية بشكل خاص) على كفة الميزان المقابلة له .

وهكذا قامت الحرب الاهلية بذريعة الدفاع شعمون لبعض اطراف الاقطاع السياسي في انتخابات ١٩٦٧ دون ان يوجد في المقابل مخرج وطني تجد فيه الفئات المحرومة طريقا لانقاذ وضعها الاقتصادي المتردي من جهة ومكانا صالحا لمثيل مصالحها السياسية في النظام القائم من جهة ثانية . ولذلك كان لا بد من الاصطدام الدامي الذي استمر طوال ثلاثة اشهر متواصلة انتهى في الاخير بانتصار شعارات « التوازن » و « الوئام » و « المشاركة » وذلك على حساب الجماهير الكادحة واتجاهاتها الوطنية والتقدمية.

وفي العهدين الشهابيين الاول والثاني، اخذت البورجوازية تستكمل سيطرتها الاقتصادية على الساحة اللبنانية وذلك بفزوها للربف والمناطق النائية والحاقها بالسوق الاستهلاكية ، كما انها استفادت من وضعها التجاري لكون جسرا «حرا» بين بلدان الخمسينات للتعامل مع الداخل العربي ولربط السوق العربية بالاحتكارات الامبريالية . بالاضافة الى استفادتها من تدفق الرساميل العربية على بيروت وذلك بفضل اكتشاف البترول بشكل تجاري وتحول مصافي تكرير النفط من فلسطين الى لبنان بعد عام ١٩٤٨ وايضا بفضل التاميمات في مصر وسوريا والعراق مع بداية سنوات الستينات وهرب الرساميل الى مصارف بيروت ، مما ساهم في تدعيم قطاع الخدمات وتضخمه على حساب الصناعة والزراعة المحليتين .

وامام « التطور » الاقتصادي – الحي لنظام لبنان السياسي ، القائم كما قلنا على اساس التعايش الطائفي – الطبقي ، انعكس هذا التطور على البنى الفوقية والشرائح الاجتماعية المرتكزة عليها ، فم على هذا الاساس في عهد فؤاد شهاب اقصاء الاقطاع السياسي لصالح جماعة الكنوقراط الهامشية التي نمت وتنفذت من موائد قطاع الخدمات وفائض انتاجه المتعمد على فاعدتي التجارة والمصارف .

الا ان قطاع الخدمات وصل الى حد لم يعد باستطاعته استيعاب جيوش من البورجوازية الصغيرة النازحة من الريف الى المدينة ولم يعد بقدرته ضبط تناقضات الوضع الاجتماعي الجديد الذي طرا على الريف اللبناني ، كما انه وصل الى عجز فاضح في ايجاد التوازن الداخلي بين تضخم قطاعي التجارة والمصارف وفقر قطاعي الصناعة والزراعة اللذين اخذا يفتقدان الى الايدي العاملة بسبب تحول البورجوازية الصغيرة من العمل في الزراعة في الريف او الصناعة في المدن الى العمل في الشركات التجارية والمصارف المالية ووظائف الدولة الرسمية وتتفيهاتها .

وهنا بدا قطاع الخدمات يشهد بداية انهياراته الذي انكشف عمليا بافلاس بنك انترا عام ١٩٦٦ وما تبعه من الاعلان مصرفية عديدة توقف عدة مشاريع وخاصة في مجال قطاع البناء والورش الذي كان السمة الاساسية لاعمار « غرف » ما يمكن غرفه من مكتسبات واموال لتعويض عما فاتها بالاضافة الى ضرب الاجهزة المدنية التي يمكن ان تعرقل عملية النهب والتنفيع دون رقيب (الغاء مجلس الخدمة المدنية مثلا) .

وامام موجة القمع والتهيئد الحركة الوطنية والتضال النقابي – المطلبي ، جاء عدوان ١٠ نيسان ليكشف هزال الحكم وتخاذله الوطني وشراسته في قمع النضال الطبقي . مما ولد نقمة شعبية عارمة تمثلت في استنكار الاعتداء وصرة الربع مليون لتشييع شهداء المقاومة . وهكذا وجد العهد نفسه امام مازق كبر اذ انتقلت الازمة الى الحكومة التي تمثلت في اصرار رئيسها على رفض تصفية المقاومة في عهد رئاسته وعدم قدرته على تحمل مسؤولية التصفية امام الشارع البيروتي الذي يكسب اوراقه الانتخابية كل اربع سنوات مرة ، وترك تلك المسؤولية على غيره من العناصر الضعيفة غير القادرة على الوقوف بوجه اي محاولة للتصفية ، وكان لا بد لسلام من تقبل الاستقالة كثمن لعدم قدرته على تحمل مسؤولية ضرب المقاومة قبل ان تستفيد من الوضع الناشيء بعد اعتداء ١٠ نيسان .

وهكذا تاجل خطة التصفية لامد قصير ، وذلك لتحقيق بضعه خطوات لا بد منها تمهيدا للتنفيذ . فجاء الدكتور امين الحافظ رئيسا للوزراء كغطاء خارجي ومعه حكومة مشكلة من بعض اقطاب الاقطاع السياسي مطعمة بعناصر ليبرالية و « وطنية » لتمويه ضرب المقاومة واحكام خطة التصفية ، واعطاء اهم وزارتين ، الدفاع والداخلية ، لعناصر نصب في النهاية بطاعونة العهد ، مما دفع عملية التفرد بالسلطة وجنوح الحكم بشكل علني نحو نوع من الدكتاتورية المدنية ، بعد تمهيد دام ثلاث سنوات ، الى المدى الاقصى .

وراسا قامت السلطة في ٢ ايار بتنفيذ الخطة المقررة من وراء ظهر رئيس الحكومة امين الحافظ ، الذي لا يملك اي صفة تقريرية واي قدرة على دفع الهجمة الشرسة ضد المقاومة الفلسطينية . بل ان الحافظ وقع فريسة الحكم وضحية التفرد بالسلطة ، التي تصلبت في مواقفها فدفعت الحافظ الى الموافقة على اعلان حالة الطوارىء والاستقالة وثم العودة عن الاستقالة في ظرف حرج جدا . وكان بامكان رئيس الوزراء لو استمر في استقالته على وضع السلطة امام مازق جديد وازمة متعمقة تدور في دوامة الاستشارات التي تكشفت عن رفض اقطاب الاقطاع السياسي القبول برئاسة الحكومة في مثل هذا الوقت وعلى اساس تلك المواقف ، وخاصة بعد شعور مختلف الاتجاهات في تركيبة الاقطاع السياسي بجنوح السلطة نحو الدكتاتورية المدنية وبالتالي الحد من هيمنتهم السياسية وتقليص امكانية مشاركتهم في الحكم من خلال اشتراكهم او ترؤسهم للحكومة .

وهكذا اصيب الاقطاع السياسي بصدمة ثانية اي قبوله بالتنازل وقبوا من المشاركة في السلطة لصالح الفرد بها ، لتنفيذ ما يمكن تنفيذه بحق المقاومة والقوى الوطنية ، بعد الصدمة الاولى في عهد شهاب ، على امل العودة بعد ذلك من جديد لبسط الهيمنة الكاملة والكلية على السلطة .

الا ان الصدام المسلح بين السلطة والمقاومة في ايار الماضي الذي انعكس على الوضع اللبناني واعطى بعدا وطنيا لحقيقة التناقض في لبنان ، لم يمر مرور الكرام على الساحة السياسية . اذ انه امام جنوح السلطة نحو الدكتاتورية المدنية ، وامام خوف الاقطاع السياسي من القبول بالحكومة دون المشاركة بالحكم مما يسهل عملية تمرير بعض المسائل الحساسة على حساب زعاماتهم الشخصية والتقليدية في الريف او المدينة وامام مازق السلطة في اتجاهها الفردي لقمع الحركة الوطنية والمقاومة من جهة ومسايرة الشارع الاسلامي والفلسطيني من الاقطاع السياسي والبورجوازية الكبيرة اللذين تلجن في المطالبة بتحقيق « الميثاق الوطني » و « الدستور » اي منح هذا الشارع حجمه الحقيقي في المشاركة بالحكم وتقليص ازدياد نفوذ السلطة الرئاسية ونفوذها الذي يحد من طموحاتهم من جهة ثانية .

وهكذا يمكن تحديد التناقض لخلفية الصراع القائم الان ، انه يمكن ما بين اتجاه التفرد بالسلطة وبين اتجاه الشارع الاسلامي (المؤيد للمقاومة) المعبر عنه بالهيئات والشخصيات والاحزاب التي تطالب بنصيبها العادل في المشاركة بالحكم . وهذا التناقض افرز على سطح البنية السياسية الفوقية ازمة معقدة تتلخص ، بانه لا يمكن من جهة تصفية المقاومة والقوى الوطنية دون التفرد بالسلطة نظرا لخوف اقطاب الاقطاع السياسي من تحمل تلك المسؤولية ، وايضا لا يمكن ان تقوم السلطة بضرب القوى الوطنية وتصفية المقاومة الفلسطينية دون المساس بالقوى الاجتماعية التي تطالب بالمشاركة التي هي غير مستعدة الان من السلطة وفي الوقت نفسه ستتضرر مصالحها اذا نفذت خطة التصفية والقمع بحق المقاومة والحركة الوطنية .

على هذا الاساس ، نرى بان المطالبة بالمشاركة ليست مطلبا جماهيريا ولا وطنيا ، كما ان المشاركة لا تعني استعادة الفئات المحرومة « طائفيا » من الحكم ، بل انها تعني بشكل اساسي استعادة الاقطاع السياسي لهيمنته الطبقية بالتحالف مع الاقطاع السياسي المسيحي كواجهة امامية وقوة صدامية للبورجوازية المصرفية – التجارية المسيطرة اقتصاديا . وبالتالي فان المشاركة الحالية لا تختلف عن شعارات المشاركة والتسوية والتوازن السابقة التي حصلت بعد احداث ١٩٥٨ ، اي ان المشاركة الحالية واي مشاركة مقبلة ستتم بالطبع على حساب الجماهير اللبنانية الكادحة التي ما ان تجد مخرجا وطنيا وسياسيا وطبقيا لازماتها المتفاقمة واوضاعها المتخلفة حتى تتحرك من خلالها ومن فوقها القوى الطبقية الحاكمة من اقطاعية سياسية وبورجوازية مصرفية – تجارية سواء اكانت مسيحية ام اسلامية ، لتعبئ وعي الجماهير اللبنانية وتحريفه باتجاه تعبئة التناقض الرئيسي الذي يتمثل بوجهين : وطني وطبقي .

لذلك ، فان المسالة ليست مسالة المشاركة في الحكم بل مسالة الحكم نفسه ، والمسالة ليست مسالة صراع طائفي تحاول الاقطاب الاقطاعية والبورجوازية ايجاد موطىء قدم من خلاله في السلطة بل مسالة السلطة نفسها سواء اكانت دكتاتورية مدنية ام مشاركة اقطاعية وبورجوازية ، والمسالة ليست مسالة التفرد بالسلطة لتصفية المقاومة الفلسطينية ولا المشاركة بالسلطة لقمع الحركة الوطنية بل مسالة ايجاد سلطة وطنية ديمقراطية تضمن سيادة لبنان من اي اجتياح اسرائيلي ، وتسلح لبنان من السوق الامبريالية وتضرب الاقطاع السياسي لصالح فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين وتدك هيمنة البورجوازية التجارية والمصرفية لمصلحة الصناعة الوطنية والعمال وايضا لوضع الجماهير اللبنانية امام مهامها المباشرة ، مهام الدفاع عن المقاومة للتصدي الثوري لهجمة القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية .

وهو عودة الاقطاع السياسي الى الحكم المباشر ، بدات تسقط شعارات العهد الواحدة بعد الاخرى ، اذ برهنت الاحداث على ضيق رقعة الاصلاح الذي يمكن ان تقوم به حكومة الاقطاع التي اسفرت بشكل سريع عن وجهها القمعي لكل تحرك مطلبي (غندور – النبطية – المعلمين – الطلاب) ووطني (احداث ١٦ و ١٧ ايلول و ١٠ نيسان) وايضا اسفرت عن وجهها في عودة الاجهزة غير المدنية الى الساحة بشكل سريع مع اعمال الفئات البورجوازية الصغيرة عن الاستفادة ، وايضا انقضاض حكومة الاقطاع على « غرف » ما يمكن غرفه من مكتسبات واموال لتعويض عما فاتها بالاضافة الى ضرب الاجهزة المدنية التي يمكن ان تعرقل عملية النهب والتنفيع دون رقيب (الغاء مجلس الخدمة المدنية مثلا) .

وامام موجة القمع والتهيئد الحركة الوطنية والتضال النقابي – المطلبي ، جاء عدوان ١٠ نيسان ليكشف هزال الحكم وتخاذله الوطني وشراسته في قمع النضال الطبقي . مما ولد نقمة شعبية عارمة تمثلت في استنكار الاعتداء وصرة الربع مليون لتشييع شهداء المقاومة . وهكذا وجد العهد نفسه امام مازق كبر اذ انتقلت الازمة الى الحكومة التي تمثلت في اصرار رئيسها على رفض تصفية المقاومة في عهد رئاسته وعدم قدرته على تحمل مسؤولية التصفية امام الشارع البيروتي الذي يكسب اوراقه الانتخابية كل اربع سنوات مرة ، وترك تلك المسؤولية على غيره من العناصر الضعيفة غير القادرة على الوقوف بوجه اي محاولة للتصفية ، وكان لا بد لسلام من تقبل الاستقالة كثمن لعدم قدرته على تحمل مسؤولية ضرب المقاومة قبل ان تستفيد من الوضع الناشيء بعد اعتداء ١٠ نيسان .

وهكذا تاجل خطة التصفية لامد قصير ، وذلك لتحقيق بضعه خطوات لا بد منها تمهيدا للتنفيذ . فجاء الدكتور امين الحافظ رئيسا للوزراء كغطاء خارجي ومعه حكومة مشكلة من بعض اقطاب الاقطاع السياسي مطعمة بعناصر ليبرالية و « وطنية » لتمويه ضرب المقاومة واحكام خطة التصفية ، واعطاء اهم وزارتين ، الدفاع والداخلية ، لعناصر نصب في النهاية بطاعونة العهد ، مما دفع عملية التفرد بالسلطة وجنوح الحكم بشكل علني نحو نوع من الدكتاتورية المدنية ، بعد تمهيد دام ثلاث سنوات ، الى المدى الاقصى .

وراسا قامت السلطة في ٢ ايار بتنفيذ الخطة المقررة من وراء ظهر رئيس الحكومة امين الحافظ ، الذي لا يملك اي صفة تقريرية واي قدرة على دفع الهجمة الشرسة ضد المقاومة الفلسطينية . بل ان الحافظ وقع فريسة الحكم وضحية التفرد بالسلطة ، التي تصلبت في مواقفها فدفعت الحافظ الى الموافقة على اعلان حالة الطوارىء والاستقالة وثم العودة عن الاستقالة في ظرف حرج جدا . وكان بامكان رئيس الوزراء لو استمر في استقالته على وضع السلطة امام مازق جديد وازمة متعمقة تدور في دوامة الاستشارات التي تكشفت عن رفض اقطاب الاقطاع السياسي القبول برئاسة الحكومة في مثل هذا الوقت وعلى اساس تلك المواقف ، وخاصة بعد شعور مختلف الاتجاهات في تركيبة الاقطاع السياسي بجنوح السلطة نحو الدكتاتورية المدنية وبالتالي الحد من هيمنتهم السياسية وتقليص امكانية مشاركتهم في الحكم من خلال اشتراكهم او ترؤسهم للحكومة .

أزمة التصريف تخنق الزرّاع والصنّاع والمسؤولون يعالجون الأمر بخفة

ما يزال تدهور العلاقات اللبنانية – السورية ، واغلاق الحدود ، يترك انعكاسات سلبية ، على مختلف الاصعدة ، وخاصة على الصعيد الاقتصادي . ويلفت النظر ان الاوساط نفسها التي افتعلت المشاكل مع حركة المقاومة بهدف تصفيتها ، تلجا الان ، في مسعى منها للخروج من الازمة السياسية الحادة التي خلفها فشل مخططها ، تلجا الى تصعيد الازمة السورية – اللبنانية .

توجه مضلل

وواضح ان هذا الاتجاه ، اي اتجاه الغاء اعباء ازمة النظام اللبناني وازمة سياسته ، على هذا البلد العربي او ذاك ، انما يهدف الى تضليل الجماهير اللبنانية ، واخفاء الاسباب الحقيقية لازمته ، واثارة صراع اقليمي مفتعل، يحسب النظام انه بواسطته نتمكن من اجتياز ازمته .

وليست هذه هي المرة الاولى التي تلجا فيها انظمة عربية تعاني من احتدام الصراع السياسي الوطني والاجتماعي داخل بلدانها ، الى محاولة صرف الانظار عن طبيعة هذه الازمة واسبابها بافتعال صراعات خارجية ومع دول عربية اخرى، للخروج من ازمتها .

التصريحات « الملغومة »

ويؤكد المراقبون انه فيما كانت المحاولات مستمرة من اجل تحسين العلاقات السورية – اللبنانية ، وقطعت اشواطا لا باس بها ، جاءت تصريحات مسؤول لبناني كبير لتسد الطريق على هذه المساعي ، ولتعيد الازمة من جديد على طريق العقد ، الامر الذي يدفع الى الشكك في نية المسؤولين اللبنانيين في حل الازمة ، ويعزز الراي القائل ، انهم في الواقع يميلون الى تفاقمها ، لتحقيق اهداف سياسية لا تنسجم مع مصالح اكثرية اللبنانيين ، ولا مع مصلحة تمتين التضامن العربي ضد العدو الاسرائيلي، خصوصا بعد ان ناكدت اتباء اساءة معاملة الكثير من السوريين ، واستمرار ذلك حتى الان .

وكنا قد نشرنا في عدد سابق من الهدف عن بعض انعكاسات الازمة على مصالح اللبنانيين، ونواصل في هذا العدد تقصي هذه الانعكاسات .

حل موهوم

وبينما طبل اجهزة الاعلام الرسمية لتدابير اقامة ما يسمى بالجسر الجوي بين لبنان وبعض البلدان العربية لتصريف الانتاج ، تاتي الوقائع لتؤكد ان هذا التدبير ليس سوى حل جزئي محدود الفعالية ، فبرتقال الغانتسيا الذي يوجد منه حوالي ٣٠ الف طن مجمدا في البرادات وعلى الشجر ، بغرض تصديرها خلال مده اقصاها حوالي الشهر والا تعرض معظمها للتلف. وقد تبين انه لا يمكن ، تجاريا تصدير هذه الكمية بواسطة الجو ، اذ ان كلفة الصندوق الواحد سعة ٢٠ كلغ هي في حدود ٧ ليرات في حين ان كلفة الشحن الجوي تكاد توازي ثمن البرتقال ، الامر الذي يجعل من المتعذر بيعه في الاسواق العربية ، حتى ولو تم تسويقه بكامله عن طريق الجو .

الازمة تتفاقم

ويمكن قول الشيء نفسه عن البيض ، فكلفة شحن الصندوق بواسطة البر لم تكن تتعدى ٤ ليرات في حين يكلف نقله جوا حوالي ١١ ليرة وهذا ما يجعل امكانية مزاحمة البيض اللبناني لاصناف البيض الاخرى في الاسواق العربية ، متعذرة .

ومعلوم ان الافلاس يهدد الكثيرين من اصحاب مزارع الدواجن رغم انهم خفضوا انتاجهم حوالي ٥٠٪ والكميات المخزنة بلغت قبل ايام حوالي ١٠ الاف صندوق . وتقدر الخسارة في هذا الميدان حوالي نصف مليون ليرة ، في بعض التقديرات المتفائلة ..

الكرز ايضا

اما اصحاب جنان الكرز البقاعيين الذين كانوا يضون النفس بموسم جيد لهذا العام ، فان حالهم ليست احسن كثيرا من حاله اصحاب مزارع الدواجن ، ان لم تكن اسوا . وفي تقدير اولي ان خسارة كل صاحب بستان كرز تقدر بحوالي عشرة الاف ليرة ..

ناهيك عن مئات المحلات التجارية على الطرق المؤدية الى الشام والتي كانت تعتمد على حركة المسافرين على هذه الطرق من والى دمشق ، الامر الذي يعني خراب مئات العوائل وعشرات القرى التي كان وجودها على الطرق الى دمشق مصدر رزق لها .

التخزين لا يحل مشاكل الصناعة

وفي التقرير السنوي الذي اصدرته جمعية الصناعيين اللبنانيين ، اشارت الى ان السوق العربية هي السوق الرئيسية للصناعة اللبنانية (تستوعب حوالي ٧٠٪ من الصادرات الصناعية) وبالطبع فقد كانت هذه الصادرات تعتمد بالاساس على التصدير البري عبر دمشق .

ورغم ان الصناعيين يلجاون الان الى تخزين انتاجهم ، الا انه معلوم ان المصانع لم تعد تستخدم انتاجها السابق ، اضافة الى ان التخزين هو من جهة ، تجميد لقسم من راس المال كان يمكن تدويره واعادة استخدامه من جديد ، وهو من جهة اخرى تضيف تكاليف جديدة على السلع الصناعية اللبنانية ، الامر الذي يضعف مزاحمتها لبضائع عربية او اجنبية مماثلة معروفة في السوق العربية .

الغاندي : العمال اضعاف الركاب

ويشير اصحاب المؤسسات الفندقية في مذكرة بعثوا بها الى وزير السياحة ، الى ان الازمة بالنسبة للصناعة الفندقية والسياحة بوجه عام ، هي من حيث اثارها ونتائجها ، « لن تقتصر على فترة محددة من الزمن ، لا بل هي تشاول موسما كاملا، ان لم نقل اكثر واكثر » .

ونضيف المذكرة :

« ومن مظاهر اشتداد الازمة الحالية هي ان عدد العمال اصبح يفوق في غالب الاحيان ، وحسب المؤسسات ، ثلاثة اضعاف او خمسة اضعاف او سبعة اضعاف عدد الركاب . فاذا استمر الحال على هذا المنوال وطال امده ، فان منطق الامور على صعيد اليد العاملة سيكون له اسوا النتائج » .

ورغم ان ازمة الصناعة الفندقية والسياحية، بشكل عام ، لا ترتبط بشكل مباشر بازمة الحدود السورية – اللبنانية ، وانها وليدة ايام ايار السوداء بالاساس ، الا انها تاثر بهذا القدر او ذاك ، بازمة الحدود ، فالكثير من السياح والمصطافين العرب، كانوا يفضلون القدوم برا ، بسياراتهم او بواسطة شركات النقل ، وهم يترددون الان في استخدام الوسائط الجوية ، لانها تلقي عليهم عبئا اضافيا، اضافة الى تخوفهم من تجدد الاشتباكات بين السلطات والمقاومة ، خصوصا وهم ما يزالون يسمعون عن استمرار حملة الاعتقالات ضد المناضلين الفلسطينيين والوطنيين اللبنانيين .

وعلى كل حال ، فبغض النظر عن اي من العوامل كان السبب المباشر في ما آلت اليه الصناعة الفندقية والسياحية ، الا انها في التحليل الاخير ، بنت سياسة الدولة المسؤولة عن الاحداث الاخيرة ، قدر مسؤولتها عن ازمة الحدود .

بين الجسر الوهمي والجسر الحقيقي

وهكذا ، فبينما تتطلب مصالح اكثرية اللبنانيين ، تصفية ذيول ايار ، واشاعة جو انفراج وثقة حقيقيين في العلاقات مع المقاومة ومع الحركة الوطنية اللبنانية ، من جهة ، وبذل مساع جدية لانهاء الازمة مع سوريا ، وهي وثيقة الصلة بالاحداث الاخيرة، نرى المسؤولين في اعلى المراكز ، على العكس من ذلك ، يتخذون كل ما من شانه عرقلة اشاعة الثقة ، وكل ما من شانه توتير العلاقات مع سوريا ، ضاربين عرض الحائط بمصالح اكثرية اللبنانيين ، موجهين الانظار نحو حلول وهمية (مثل الجسر الجوي !) بينما المطلوب اعادة فتح « الجسر البري » اذا صحت التسمية ، وهو اقل كلفة واسلم عاقبة ، واكثر انسجاما مع المنطق ■■

توضيح حول ما نشرته مجلة الراية

صرح ناطق باسم المكتب السياسي لحزب العمل الاشتراكي العربي بما يلي :

اعتادت مجلة الراية الناطقة بلسان احدى الاتجاهات ان تنشر بيانات باسم حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان ، اذ نستنكر هذا العمل ، فاننا ناسف لصدور مثل هذه البيانات التي لا تمت لوجهة نظرنا باية صلة وهي منشورة بدون علمنا ونامل ان لا يتكرر هذا العمل ، والا سوف نكون مضطرين لتوضيح هذا الموضوع ببيانات على صفحات الجرائد .